

# ملامح من الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي وتطبيقاته في صدر الإسلام

صلاح نعمان عيسى العاني

كلية الادارة والاقتصاد  
الجامعة المستنصرية - قسم الاقتصاد

تمهيد : -

في الوقت الذي كانت المجتمعات البشرية بصورة عامة وشبه الجزيرة العربية بصورة خاصة تعيش ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية ، فالوثنية ضاربة أطنابها فيها والخرافات والأساطير تسيطر في عقولهم ، والعصبية القبلية تحكم علاقتهم ، والظلم الاجتماعي يطغى على مجتمعهم ، وحيث كانت الدنيا تحكمها شريعة الغاب ، السيادة فيها للأقوى واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان « انصر أخيك ظالماً أو مظلوماً »<sup>(١)</sup> ، وحيث لم تكن هناك نظرية اقتصادية ذات معلم محددة ، فالإيغال في الملكية الزراعية ، والمضاربة الحادة في التجارة والتفاوت الكبير في الثراء وسوء توزيع الثروة .

في ظل هذه الصراعات والتناقضات بعث الله سبحانه وتعالى الرسول (ص) ليبدل الظلام نوراً ، والفساد صلاحاً ، والجهل علماً ، والفوضى نظاماً وليكفل للبشرية سعادتها « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وكان من فضل الله تعالى ورحمته للبشرية والأنسانية أن بعث الرسول (ص) واختاره من أمة العرب وحل هذه الأمة عبء حملها ونشرها وخصهم بهذه الوظيفة الضخمة في الأرض وكرمهم بها على العالمين « كنتم خيراً أمّة أخرى جت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

لما عرف به العرب من بين سائر الأمم بجليل المزايا وكرم الخصال والسبايا

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٠

وارهاف الحس واستئثار البصيرة وقوة الأدراك والتعقل والصبر . فهي أمة وسط بين الأمم وأصبحت من خيار الأمم وأشرفها وأعزها وأنبلها . فهي أمة وسط في كل شيء في التصور والاعتقاد والفكر والشعور والتنظيم والعلاقات الإنسانية » وكذلك جعلناكم أمة وسطاً تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » حيث خصها سبحانه وتعالى بأكمل الشرائع وأقوم المذاهب ، فلا غلو في العبادة ولا في حب المادة بل تسعى وتعمل لترقية الحياة ورفعها في نفس الوقت الذي تعمل على حفظ هذه الحياة وديومتها ، فهي لا تقلد كل التقليد ولا تتبع كل من نادى وإنما تتمسك بما لديها من تصور ومنهج وأصل .

وعندما استقر الإسلام في المدينة برزت أفكار اقتصادية عميقة وشاملة تظم قواعدها وأحكامها الدين الإسلامي . فقد برز التطبيق العملي للاقتصاد في الإسلام كفلسفة ونظام في المجتمع العربي الإسلامي وما طرأ على هذا المجتمع من تطور اقتصادي اندمجت فيه كثير من الظواهر الاقتصادية التي لم تكن معروفة قبل الإسلام .

وفي بحثنا هذا مستتناول بعض ملامح الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي وسيقتصر في ذلك على صدر الإسلام لما هذه الفترة من أهمية كبيرة في إبراز ما جاء به الإسلام من نظم اقتصادية .

## ١ - العمل :

يتركز مفهوم العمل الذي جاء فيه الاسلام على « العمل الصالح » القائم على الانتقام لاغتش في أدائه بحيث يكون العامل القائم فيه عنصراً إيجابياً في سلامه وزيادة وجودة الانتاج ॥ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرّاً يره ॥ ॥ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فليحيي حياة طيبة ولنجزىهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ॥ .

وقد نظر الاسلام إلى العمل بأنه يستدل على عصرين أحدهما كونه مشروع أي نافعاً للناس غير ضار بهم وثانياً أنه يعني صاحبه عن الحاجة إلى غيره ويعمله قادراً على إعالة نفسه وعياله ، لذلك فإن الاسلام انسجاماً مع هذين المدفين اللذين يدعوا إلى تحقيقها يمحض على العمل والسعى لكسب الرزق ونفع الناس ،<sup>(١)</sup> ويوجه النشاط الاقتصادي وجاهة نافعة للأهداف تافعة للبشر ॥ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المؤمنون ॥ ॥ وأن ليس للانسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأولي ॥ .

وقد كرم الاسلام العمل تكريماً كبيراً وأولاًه عناية كبيرة وعالجه من جميع جوانيه ، لذلك جاءت أحكامه شاملة ومستمرة وإنسانية باعتباره دعامة أساسية ومتينة للوجود الانساني واستمرار هذا الوجود ، لذلك جعله فرضاً وواجبًا على كل إنسان قادرًا عليه وشرفًا له حتى لا تضيع قوى انتاجية وتتبدل دون استغلالها وصولاً إلى تحقيق الكفاية الذاتية في الانتاج لخدمة أهداف المجتمع لذلك نعت الله سبحانه وتعالى الكسالى الذين لا يؤدون عملاً ولا يخترقون حرفة ॥ و كانوا قوماً بوراً ॥ وقال (ص) : إن الذين ذنبوا لا يكفرها الصلاة ، ولا الحج ، ولا العمرة .... يكفرها الهشوم في طلب المعيشة » وقوله (ص) « طلب الحلال فريضة بعد الفريضة » .<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ॥ وامشو في مناكبها وكلوا من رزقه ॥ وعن مسلم بن يسار أن رفقة من الأشعريين كانوا في سفر ، فلما قدموا قالوا يا

(١) محمد المبارك « نظام الاسلام : الاقتصاد ومبادئه وقواعد عامة » دار الفكر بيروت ١٩٧٢ .

(٢) الدكتور ابراهيم الطحاوي « الاقتصاد الاسلامي الجزء الأول من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية / القاهرة ١٩٧٤ ص ٢٤٦ .

رسول الله ليس أجرد بعد رسول الله - أفضل من فلان . . . يصوم ثهارا ، فإذا نزلنا قام يصلى حتى نرتحل : قال : « من كان يمهن له ، أو يكفيه أو يعمل له ؟ قالوا نحن قال : كلكم أفضل منه » وقالت عائشة (رضي) « المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله » .<sup>(١)</sup>

يتضح مما تقدم أن الاسلام حث على العمل والانتاج وربط بينها ، وجعل العمل جزء من الامان ، بل فضله أحيانا على العبادة ، وجعل من العمل سبيلا للكرامة والاحترام بين الناس .

وتصور الاسلام للعمل الاقتصادي هو تصور للمجتمع كله في احتياجاته واحتاجه وفي توزيعه للكفايات على الحاجات لاحتاجها سواء في ذلك الاحتياجات المادية كالماكولات أو المنتجات أو المعنوية كالتعليم والطب والسياسة والوظائف .<sup>(٢)</sup> وأكد في تصوّره للمجتمع هو مجتمع التعاون والتكميل في مجالات النشاط الاقتصادي النافع للمجتمع ، فكل فرد يقدم من العمل والانتاج ما يقدر عليه بحسب ما أوتي من قدرة وطاقة ومواهب وبمحاسب ضمن هذا الاطار « ورفع بعضهم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أنتم » « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما أنتم » « ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتّخذ بعضكم سخر يا » لأن سبحانه وتعالى خلق الناس متفاوتين في ذلك ، فكل فرد من أفراد المجتمع يقدم من الأعمال والانتاج ما يحتاجه إليه الآخر ، وإن هذا التباين والاختلاف سبب أساسى لتعاون أبناء المجتمع وليكمل بعضهم البعض فيحصل النفع العام لهم جميعا » الخلق كلهم عباد الله أحبهم إليه أنفعهم لعياله » .

وأشاد الاسلام بالعمل اليدوي وباركه « لأكلوا من ثمرة وما عملته أيديهم أفلأ يشكرون » وقال الرسول (ص) عن اليد التي خحتت من العمل « هذه يد يحبها الله ورسوله » وقال (ص) « ما أكل أحد طعاما قط حيرا من أن يأكله من عمل يده » .

ولم يقتصر الاسلام على تأكيده على العمل بل شدد على اتقانه « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقننه » ويقاس ذلك باتباع أرشد السبل في الانتاج والاستثمار لما فيه خير المجتمع .

وقد أيد الاسلام حرية العمل لكنه ربط ذلك بتحقيق منفعة للمجتمع واعتبر ذلك

(١) أعلام النساء لرضا كحاله ج ٣ ص ١١٨ .

(٢) محمد المبارك / مصدر سابق ص ٣٧ .

واجبًا مفروضاً على الفرد إذا كان قادرًا عليه وحاجة المجتمع إليه أساسية ، ولذلك كان من حق الدولة إذا وجد المجتمع محتاج إلى عمل بعض الناس ضروري أن يجبر هؤلاء القادرين على القيام بذلك العمل الضروري أي أجبار بعض الناس على عمل يكون المجتمع محتاجين إليه ولا يحسنه غيرهم وقد امتنعوا عن القيام به فقد جاء عن ابن تيمية في كتابه الحسبة « فإن كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم أو نساجهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يجبرهم وفي الأمر عليه - الدولة - ». <sup>(١)</sup>

إن فكرة تدخل الدولة - في الإسلام - جاءه من منطلق تكافل أفراد المجتمع وتعاونهم وتضامنهم ومشاركةهم « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وعليه ينصب تدخل الدولة على مراقبة العمل يقصد من العتش والاضرار بالناس إضافة إلى مراعاة شروط المهنة ومؤهلاتها وحسن القيام بها واشترط الشروط التي تقتضيها المصلحة العامة في كل مهنة من المهن لتحقيق الهدف المقصود منها . ومن جملة الم Yadīn التي تتدخل فيها الدول في ميدان العمل تحديد الأجرور خوفاً من استغلال الفرد لأبناء مجتمعه ، فقد يكون المجتمع بحاجة ماسة لأهل مهنة من المهن وامتنع أصحابها عن خدمة مجتمعهم إلا بدفع أجور باهظة ففي هذه الحالة من حق الدولة التدخل في تحديد أجور العمل . في نفس الوقت شدد الإسلام على حق العامل وعدم هدره ونكراته وحذر من ظلمة « ولا تبخسوا الناس أشياءهم » وقال الرسول (ص) « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » وبحذر الرسول (ص) من الاخلاقيات بذلك « ثلاثة أنا حصيمهم يوم القيمة ... ورجل استأجر أجيراً ، فلم يوفه أجراه » وينظر الإسلام إلى الأجر على أنه ثمن « منفعة عمل » العامل وتحجعل كلام من العمل وال الحاجة معياراً أساسياً في التوزيع « لكل حسب حاجته ولكل حسب عمله » فتكون « الحاجة » أساس التكافل و « العمل » أساس التفاضل . <sup>(٢)</sup> لذلك فإن الإسلام حرم الكسب من غير عمل كنحرمه لبعض الأعمال غير المجدية من الناحية الانتاجية كالقمار والميسر والشعودة والربا واللهو والمحون حتى يفرغ الإنسان للجد والعمل والانتاج المثمر .

وأكيد الإسلام على حماية الدولة لعمل العمال وأن تراعي حصول العامل على أجراه

(١) محمد المبارك / مصدر سابق ص ٣٧

(٢) إبراهيم الطحاوي / مصدر سابق ص ٢٥٢

غير منقوص كقوله تعالى : « إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَكُمْ مِّنْ ذِكْرٍ وَأَنْشِي » قوله « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً » وأن يتحقق له هذا الأجر مستوى معين من الرفاهية كقوله (ص) « مَنْ وَلَى لَنَا عَمَلاً ، وَلِيَسْ لَهُ مَنْزِلٌ فَلِيَخُذْ مَنْزِلًا ، أَوْ لَيْسْ لَهُ زَوْجٌ فَلِيَتَزَوَّجْ أَوْ لَيْسْ لَهُ دَابَةٌ فَلِيَخُذْ دَابَةً ». .

وفي هذا المجال أيضاً أكد الإسلام على منح العامل الراحة والاجازات المقررة له لما في ذلك من أثر كبير في زيادة الانتاج وأستعادة العامل لقدرته على ١١ بكمية ونشاط كقوله (ص) « لَا تَكْلِفُوهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ » « أَنْ جُنْدِكَ عَلَيْكَ حَقًا وَأَنْ لَعْنِيكَ عَلَيْكَ حَقًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تَكْلِفْ نَفْسًا إِلَّا وَسِعَهَا » .

وإذا ما اقتضت المصلحة عمل العامل خارج الاوقات المحددة لعمله فإن من واجب رب العمل - دولة أو جماعة أو فرد - في حالة قبول العامل أن يعطيه أجراً إضافياً مقابل منفعة عمله في هذا الوقت الإضافي تنفيذاً لقوله (ص) « فَإِذَا كَلَفْتُمُوهُمْ فَاعْيُنُوهُمْ » وأكَدَ الإسلام على عدم اكراه واجبار العامل على العمل الإضافي إلا برضائه « لَا تَكْلِفُوهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ » .

ونهى الإسلام عن السؤال والبطالة ونفر منها واعتبر الفقر مصيبة يجب التخلص منها ، كما واعتبرها آفة اجتماعية خطيرة « اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقير » لذلك كان الرسول (ص) يبحث دائمًا السائلين إلى العمل فقد روى أنه جاء فقيراً يسأل فقال له الرسول (ص) أمالك مال؟ فقال لا ، فأعاد عليه السؤال مؤكداً فقال عندي حلٍ (بساط) نجلس على بعضه ونتغطى ببعضه وقدح نشرب به فقال : أَيْتَنِي بِهَا فجاءه بها فعرضها على من كان عنده قائلًا : من يشتري مني هذين إلى أن باعهما بدرهمين فأعطاه إياها وقال : اشتري بأحدهما طعاماً لعيالك واشتري بالآخر فأسا وأمره بأن يعود إليه فعادوا إليه فوضع له خشبة في الفأس فقال : إذهب واحتسب ولا أرىتك خسة عشر يوماً فذهب ثم عاد إليه بعد خمسة عشر يوماً ومعه عشرة دراهم فقال يا رسول الله بارك الله لي فيما أمرتني به فقال هذا خبر أن تأتي يوم القيمة وفي وجهك نكتة المسألة .<sup>(١)</sup>

يتضح من ذلك أن ظاهرة البطالة إذا ما سرت في المجتمع ما وجب على الدولة دراسة أسبابها ومعالجتها وإنجاد الحلول بخلق فرص العمل للمعطلين من أبناء المجتمع . وقد

(١) عبد الحفيظ الكتاني « التراتيب الادارية » نقلًا عن جامع الترمذى وسنن النسائي / عن محمد المبارك / مصدر سابق ص ٣٨ .

اعلن الرسول (ص) بصراحة مسؤولية الدولة عن الفقراء والعجزة فقد روى عن أبو هريرة عن الرسول (ص) قال : « من ترك كلا فاليبا ومن ترك مالا فلورثه » . ويرى الاسلام أن على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع وذلك بتهيئة الدولة للفرد وسائل العمل وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي ليعيش على أساس عمله وجهده من ناحية وتهيئة المستلزمات المادية من قبل الدولة للفرد لسد حاجاته الأساسية وتوفير حد معين من المعيشة له من ناحية أخرى لذلك يرتكز الضمان الاجتماعي في الاسلام على التكافل العام وحق المجتمع في موارد الدولة وثرواتها .

ومن الاسلام تشغيل الصبيان الصغار لأن تربيتهم الأخلاقية لم تكتمل ، وأوجب أن تستكمل تربيتهم الخلقية وتعلمهم بحسب مواهبهم وقدراتهم ثم يزجون في ميدان العمل قال الرسول (ص) « لا تخلفوا الصبيان الكتب فإنكم متى كلفتموهم الكتب سرقوا » <sup>(١)</sup>

## ٢ - الزراعة والري :

اهتم الاسلام منذ أيامه الأولى بالنشاط الزراعي ، فقد وجه الرسول (ص) عنايته بعد استقراره في المدينة المنورة إلى تعمير الأراضي المتربكة « من أحيا أرضا موانا فهي له » « من عمر أرضا ليست لأحد . فهو أحق بها » ، كما ودعا الرسول (ص) إلى الزراعة والغرس « ما من مؤمن يغرس أو يزرع زرعا فليأكله منه طيرا أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وقال أيضا : « إذا قامت القيمة على أحدكم وفي بيته قسيمة فليغيرها » مما جعل المسلمين على الاعتناء بأراضيهم واستخراج خيراتها .

وب شأن أنواع الأراضي الزراعية فقد توعد هذه الأرضي إلى ثلاثة أنواع : - <sup>(٢)</sup>

- زراعية

- موات

- صواف

بالنسبة للنوع الأول فهي إما أن يكون أهلها قد أسلموا طوعاً وهم عليها ولم تفتح بладهم عنوة فتبقى ملكيتها لمن هي تحت تصرفهم وضربيتها هي « العشر »

(١) أبي عبد القاسم بن سلام « لأموال » مأموره عن د. محمد فاروق التهان « الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

(٢) ابراهيم الطحاوي / مصدر سابق ص ١٨٩ .

إلا أن حق الدولة أن تؤمم أية مساحة منها لصالحة المجتمع إذا دعت الحاجة إلى ذلك وقد أطلق على هذا النوع بـ « الخمي ». وأما أن يكون أهلها قد ظلوا على دينهم وصالحوا المسلمين على شروط معينة وملكية مثل هذه الأرض وفق شروط المصالحة : أما لأهلها - ملكية خاصة - أو للدولة - ملكية عامة - وفي كلتا الحالتين تفرض عليهم « الخراج » ولذلك تسمى بالأرض الخاجية أو قد يكون أهلها قد فتحت بلادهم عنوة وقد قسمها الرسول (ص) بين المسلمين الفاتحين غنيمة لهم كما جاء في الآية الكريمة « واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن الله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين » .

أما بالنسبة للنوع الثاني فإن ملكيتها في البداية تكون للدولة تتحتها لمن تشاء في سبيل إحيائها بشرط أن تقوم بإحيائها خلال ثلاث سنوات من منحه إليها وعلى لا يحمل زراعها بعد ذلك ثلاث سنوات متالية فإذا ما أخل بذلك عادت ملكيتها للدولة قال الرسول (ص) : « من أحيا أرضا ميتة فهي له . وليس لمحجر حق بعد ثلاث سنين » .

أما النوع الثالث وهي التي تقطعها الدولة تمليكا أو اتفاقا على بناء حسب مصلحة المجتمع ، فقد سيطره الرسول (ص) على أراضي بني النظير حول المدينة وأصبحت ملكيتها للدول تتحتها بنفس الشروط التي تحن بها أراضي الموات .

وقد كره الرسول (ص) أن تزيد ثروة الناس عن حاجاتهم وحينما قدم الرسول (ص) إلى المدينة المنورة وكانت يومئذ الأرض في يد الأنصار وكان منهم من يملك فوق حاجته وطاقمه فرأى أن المصلحة العامة تقضي أن يمنع الزائد عن هذه الطاقة وال الحاجة بالنسبة للفرد إلى الآخرين لزراعتها دون أجر يؤخذ منه نظير ذلك ،<sup>(١)</sup> فإذا ما تجمعت الثروة العامة في أيدي فئة من الناس إلى درجة أفرغت كثرتها وتحققضرر فإن على ولـي الأمر - الدولة - علاج ذلك دفعاً لهذا الضرر العام بتحديد الملكية الخاصة بالفرد إذا ما اقتضت المصلحة العامة والضرورة « يأيها الذين آمنوا أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الأمر منكم » وقال الرسول (ص) « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » .

وقد حرم الإسلام الخمي الذي يستند على القوة والغلبة والذي يحق بموجبه للقوى الذي يدخل قرية أو مكاناً أن يحمي لنفسه ولعشيرته مكاناً تختص به دون غيرها وقصره

(١) على الخفيف « الملكية الفردية وتحديدها في الإسلام » المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية / الأزهر / مجمع البحوث الإسلامية ١٩٦٤ ص ١٢٨ .

على الحمى الذي يقصد به مصلحة الجماعة ويوجهه تنتقل الأرض المحمية إلى ملكية الجماعة وينبع الآخرون من إحيائها<sup>(١)</sup> قال الرسول (ص) « لا حمى إلا لله ولرسوله » وفي رواية أخرى أن الرسول (ص) حمى النقيع لترعى فيها خيل المسلمين .

واعتبر الاسلام كل من الماء والكلا والنار من الحاجات الأساسية التي تقوم عليها مصالح الناس فلا يجوز لفرد أن يمتلكها دون الناس « لا يمنع الماء والكلا والنار » « المسلمين شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار » لذلك فإن الاسلام نظر إلى الملكية الفردية بأنها وظيفة اجتماعية فإذا ما أنقضها وتماها يطرق غير مشروعة فإن الاسلام أوجب إخراج هذا الفرد من هذه الولاية « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » وبالطبع أن الاسلام اعتبر كل من الماء والكلا والنار ضرورات أساسية بالنسبة للمجتمع ككل لذلك جعلها بعيدة عن متناول الملكية الفردية وترك للدولة تنظيم الانتفاع بها بما يعطي فرص متكافئة لجميع أبناء المجتمع .

يتضح مما تقدم أن الاسلام أقر الملكية الفردية للأرض ضمن شروط معينة فإذا ما سقط إحدى هذه الشروط وأخل بها قامت الدولة بتأديبها وجعلها ملكية عامة بما يحقق مصلحة المجتمع ككل وفي هذا يبرز مفهوم العدالة في توزيع ثروة الأمة التي أكد وحرصن على تحقيقها وعدم التفريط بها منها كانت الظروف والأحوال .

وفي مجال الري فقد اهتمت الدولة بوسائل الري فأنشئت القنوات والسدود واستخدم الري الاصطناعي واعتبرت الأنبار مشاعة ومشتركة بين الناس .

### ٣ - المعادن والصناعة :

بالرغم من تأكيد الاسلام على أهمية الزراعة والنشاطات المتعلقة بها إلا أنه حذر من الأقصار عليها من الناحية الإنتاجية دون بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى من الصناعة والتجارة وأكد على ضرورة كفاية الأمة من المجالات الثلاثة لما في ذلك من أهمية في عدم استغلالها وبالتالي المس بوحدتها واستقلالها وكرامتها فقد روى النبي (ص) أنه حينما رأى السكة (الحديدة التي يحرث بها) بعض دور الانصار قال : « ما دخلت هذه دار قوم إلا دخله الذل » ويفسر ذلك البخاري الاستثناء من الزراعة على حساب الصناعة

(١) نفس المصدر السابق ص ١٠٧ - ١٠٨ .

ومن هنا تبرز أهمية الصناعة والتأكيد عليها في الإسلام ، فقد حث القرآن الكريم المسلمين إلى ممارسة الصناعة بشتى أنواعها ويعتبر خاماتها « اطلبوا الرزق تحت خباب الأرض » كما و قال سبحانه و تعالى : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاهُ لَكُمْ مِنْ شَرَابٍ وَمِنْ شَجَرٍ فِيهِ تَسْبِيمُونَ ، يَنْبَتُ لَكُمْ بِالزَّرْعِ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخْلَ وَالْأَعْنَابِ وَمِنْ كُلِّ الْثُمَرَاتِ ». <sup>(٢)</sup>

كما وأكد القرآن الكريم على أهمية المعادن باعتبارها المادة الأساسية لأغلب الصناعات والتقدم الصناعي وأزالة أسباب التخلف الاقتصادي وخاصة معدن الحديد والنحاس « وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ » « وَأَنْسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ » أي كيفية إزالة النحاس . ثم بين لنا سبحانه و تعالى إلى أن خلط المعدن يتبع لنا مزيجا صلبا ومتينا « أَنْوَنِي زَبَرُ الْحَدِيدِ ، حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ، قَالَ : انفَخُوهُ حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ، قَالَ : أَنْوَنِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ، فَلَا يَسْتَطِعُوْنَا أَنْ يَظْهِرُوهُ وَمَا يَسْتَطِعُوْنَا لَهُ نَقْبَا . قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي . إِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَاءً وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًا ». <sup>(٣)</sup>

وفي إبراز دور وأهمية الصناعة فقد أكد الإسلام اهتمامه بالصناعات القائمة على الانتاج الزراعي والحيواني والصناعات الأخرى « وَعَلِمْنَاهُ صَنْعَهُ لِبُوسِكُمْ ، لِتَحْصِنُوكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهُلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ». « وَمِنْ ثُمَرَاتِ النَّخْلِ وَالْأَعْنَابِ تَنْخَذُونَ مِنْهُ سُكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ». وقوله تعالى أيضا « وَبِصُنْعِ الْفَلْكِ ». <sup>(٤)</sup>

« وَالْأَنْعَامُ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دَفَءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكِلُونَ » « وَجَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ جَلُودِ الْأَنْعَامِ بَيْوتًا تَسْتَخْفُونَهَا يَوْمَ ظُعْنَافَكُمْ وَيَوْمَ أَقْامَتُكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا ، أَثَاثًا وَمَنْتَاعًا إِلَى حِينٍ ». وفي مجال الصناعات الأخرى قال سبحانه و تعالى « وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانُ هَذَا عَذْبُ فَرَاتٍ سَانِعٌ شَرَابَهُ وَهَذَا مَلْعُوجٌ أَجَاجٌ ، وَمِنْ كُلِّ تَأْكِلُونَ لَهُ طَرِيَا وَتَسْخِرُونَ حَلَيَّةً تَلْبِسُونَهَا وَتَرَى الْفَلْكَ فِيهِ مَوَاحِرٌ تَبَغُّونَ مِنْ فَضْلِهِ وَلَعِلَّكُمْ تَشْكِرُونَ ». <sup>(٥)</sup>

(١) د. إبراهيم الطحاوي / مصدر سابق ص ٢٥٧ .

(٢) الصدفين جانبا الجليلين اللذين يبني السدينهما .  
دَكَاءُ أَيْ مَذْكُورًا مُبْسُطًا .

وقد كان هذه التعاليم أبلغ الأثر في نفوس المسلمين فأقبلوا على أنواع الصناعات يعملون فيها ويتقنوها ويحاولون التفوق فيها على غيرهم وتصديرها إلى الشعوب الأخرى فاعتنوا بصنع الآلات العسكرية كالسيوف والرماح والدروع لأن حروبهم مع المشركين تفرض عليهم ذلك ، كما وصنعوا المنجنيق والدبابة (الضبير) ولشن برع المسلمين في الصناعة العسكرية لحاجتهم إليها في حروبهم فهذا لا يعني أنهم كانوا لا يهتمون بالصناعات الأخرى فيروعوا في صناعة البسط والزرابي والزجاج والخلي والزينة والنسيج والفخار والصياغة وصناعة الآلات الفلكية والطبية والسفن والأدوات المنزلية .

وبالنسبة للمعادن فمثناها ما هو ظاهر ومنها ما هو باطن ، وبالنسبة للمعادن الظاهرة كالمالح التي ستغدو منها الناس جميعا فقد جعلها الإسلام مشاعة مشتركة لجميع الناس أي ملكيتها للدولة فقد روى أبو داود والنسائي والترمذى أن صحابيا استقطع رسول الله (ص) الملح الذي يقارب قاقطعه له فلما ولـى قال الأقرع بن حابس أو العباس بن مرداس يا رسول الله أتدري ما قطعت له أثما قطعت له الماء العذب فرجعه منه وقال هذا لا يوصل إليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفر وال الحديد فلا يجوز اقطاعها وكل الناس فيها شرع أي متساوون .<sup>(١)</sup>

#### ٤ - النشاط التجاري والمالي والنقدى : -

لقد عنى الإسلام بالتجارة عنابة خاصة وأعطتها أهمية كبيرة لأنها كانت المهنة الأساسية لسكان شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها قبل الإسلام وبعد واحتلت المدينة المنورة أهمية كبيرة في هذا المجال لموقعها التجارى وصلاتها التجارية مع بعض الأقاليم كبلاد الشام ومصر والعراق . كما وكان للقرىشيين في مكة تجارة واسعة وعريقة مع بلاد الشام واليمن . وأن الرسول (ص) نفسه قد عمل بالتجارة وظهرت له فيها مواهب فذة في ممارستها وإدارتها وصدق معاملته بها « التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيمة » .

وقد قرن الإسلام التجارة بالمثل والقيم العليا لما في ذلك من أهمية في بناء المجتمع القائم على الأخلاق والفضيلة . « وأحل الله البيع وحرم الربا » وسئل الرسول (ص)

(١) محمد المبارك / مصدر سابق ص ١٠٣ .

أي الكسب أطيب قال : « وكل بيع مبرور » وقال سبحانه وتعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِيَنْكُمْ بِالْبَاطِلِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ ما يؤكّد على ضرورة تحقيق جانب الرضى بين طرفى المعاملة التجارية - البائع والمشتري - ولتدليل على الاخلاقية والسمو التي جاء بها الاسلام في التعامل التجارى فقد روى « أنه كان عند يونس بن عبد حلل مختلفة الأثمان ، نوع منها قيمة كل واحدة أربعمائة درهم ونوع آخر قيمة كل واحدة منها مائتا درهم ، فذهب إلى الصلاة وترك ابن أخيه في المحل فجاءه أعرابى وطلب حللة بأربعمائة فعرض عليه حللة من ذات المائتين دون أن يذكر له أنها بمائتين فقط فأستحسنها وسأل عن ثمنها فقبل له : أربعمائة درهم فدفعها وذهب بها وهي على يديه ، فصادفه يونس في الطريق وهو عائد من الصلاة فعرف أن الحللة من دكانه فقال للأعرابى : بكم اشتريت هذه الحللة ؟ فقال الأعرابى : بأربعمائة فقال له يونس أنها لا تساوى إلا مائتين فأرجع حتى تردها ، فقال الأعرابى : هذه تساوى في بلدنا خمسمائة درهم ، وأنا أرضي بها ، فقال له يونس : أن النصيحة لل المسلمين خير من الدنيا وما فيها ، ثم أخذه إلى الدكان ورد إليه مائتي درهم ، وعنف ابن أخيه على ما صنع <sup>(١)</sup> »

وقد حرم الاسلام الربا بجميع أشكاله وأنواعه منعا للاستغلال من ناحية وليحول رأس المال إلى رأس مال متبع يسهم في المشاريع الانتاجيةصناعية أو زراعية أو تجارية .

وقد منع الاسلام الاحتياكار والغش واعتبرهما كسبا غير مشروع قال الرسول (ص) « لا يحتكر إلا خاطئ » وقال « من احتكر على حركة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ » وقال عمر (رضي) أنه سمع عن الرسول (ص) « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالحزام والافلاس » لذلك أجاز الفقهاء للدولة أن تتدخل لتحديد الأسعار إذا أدت حرية الأسعار إلى إرهاق الناس والحقاق الضرر بهم قال الرسول (ص) « من دخل في شيء في أسعار المسلمين ليغلي عليهم كان حقا على الله أن يعقه من النار يوم القيمة » . <sup>(٢)</sup> ومن هنا برزت مراقبة الدولة للاقتصاد والمعاملات المالية عن طريق نظام « الحسبة » كجهاز أو هيئة لمراقبة الأسواق وظيفتها الرئيسية منع الغش في الحرف والصناعات والمهن الأخرى المختلفة ومراقبة حسن القيام بها ومراعاة مصلحة المجتمع

(١) الغزالى « إحياء العلوم » القاهرة ١٣٥٦ هجرية ص ٣ .

(٢) د. محمد عبدالله العربي « الملكية الخاصة وحدودها في الاسلام المؤقر الأول لمجمع البحوث الاسلامية الازهر / مجمع البحوث الاسلامية القاهرة / ١٩٦٤ ص ١٤٧ .

وأوامر الشرع وشروط النظافة والصحة فهي تقوم بدور الرقيب وهي تمثل سلطة الدولة للدفاع عن مصالح المجتمع عن صحيحة مسلم أن الرسول (ص) « من على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت أصابعه بلا فتقال : ما هذا يا صاحب الطعام فقال : أصابعه السماء يا رسول الله قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس منا ». <sup>(١)</sup> كما وورد في كتاب الاستيعاب لابن عبد البر أن رسول الله (ص) استعمل سعيد بن سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة . <sup>(٢)</sup>

وقد حرم الاسلام المناورات التجارية باعتبار التجارة أسلوباً من أساليب تنمية الثروة وبالتالي فهي نوع من الانتاج . ولذلك فقد نهى الاسلام من استغلال الوسطاء في مجال النشاط التجاري فقد نهى عن تلقي السلع قبل أن يجني إلى السوق بأن يتلقاها وسيط يستغل جهل البائع والمشتري بسعر السوق ويسعر السلعة الجديدة ، فقد جاء أن الرسول (ص) بعث من يمنعهم عن أن يبيعوه حتى يؤده إلى رحافهم وورد النبي « أن يبيع حاضر لياد » وطبعاً أن الاسلام عمل بذلك لمنع استغلال التجار والأثراء بأرباح فاحشة على حساب المستهلكين ، وهنا تشير إلى أن الاسلام قد أكد على ترشيد الاستهلاك وعدم الاسراف والتبذير فيه كقوله تعالى « ولا تبذروا تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفور ، ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملعموماً محسوراً » وقوله تعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواماً » ، كما وقاوم فكرة تعطيل الثروات وتجميد بعض الأموال والانتفاع بها في مجال الاستثمار واعتبرها نوعاً من الكفر والجحود « ويل لكل همزة لزنة الذي جمع مالاً وعدده يحسب أن ماله أخلده ، كلاً لينبذن في الحطمة وما أدرك ما الحطمة نار الله المقددة التي تطلع على الأفتدة . إنها عليهم مؤصلة في عمد مدددة » . « يوم يحمن عليها في نار جهنم فتكوى بها جياثهم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزنتم لأنفسكم فذوقوا ما كنزنكم تكنزون » . وهذا بحد ذاته يعتبر من أقوى الدوافع لتوظيف رؤوس الأموال وتنمية الانتاج كما ونوعاً لما في ذلك من أهمية في دوران رأس المال وتنشيط الاستهلاك وأكده الاسلام على تنظيم وكتابة العقود والصكوك متاعاً للظلم والضرر ولقد وضع القرآن الكريم أساساً عاماً وواضحة هذه العقود كقوله تعالى : « يأنها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » وقوله (ص) « البيعان بالخيار مالم يفترقا » ودعا إلى القرض الحسن وإمهال المدين المعرّ حتى تيسّر أمره « فنظرة إلى ميسرة » .

(١) عبد الحفيظ الكتاني « الترتيب الادارية » ج ١ ص ٢٨٤ .

(٢) محمد المبارك / مصدر سابق ص ٦٦ .

وقد عرفت في زمن الرسول (ص) بعض الأوزان والمكاييل وثبتت في التعامل التجاري منها الصاع والأردب والمكوك والقسط والفرق والوسق والكترو والقفيز الخ . . . وأكده عدم التلاعب والتحايل في هذه الأوزان « أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخربين » « ويل للمطوفين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوه يخسرون » « وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » .

وفي مجال اهتمام الدولة بالتجارة فقد كانت تؤمن القوافل من مخاطر الطريق وتحميها من مهاجمة اللصوص وقطعان الطرق ، كما واهتمت الدولة ببناء السفن التجارية الضخمة لنقل البضائع والمسافرين وكان كل من المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط مسرحاً طبيعياً للتجارة العربية وأن ميناء العراق البصرة هو الذي لعب أكبر دور وأخطره في عالم التجارة والاقتصاد .<sup>(١)</sup> وقد ثبتت المؤسسات المصرفية بسبب اتساع نطاق التجارة حتى رجع المستشرق « ماستون » أن أصل نظام المصارف ليرجع إلى المسلمين وكثيراً ما كان التجار يلجؤون إلى تصفية الديون بطريقة التحويل من شخص إلى آخر في المدينة نفسها أو بين مدینتين مختلفتين .<sup>(٢)</sup>

كما وأن الدينار والدرهم كانوا شائعين الاستعمال في زمن الرسول (ص) وأن الناس آنذاك كانوا يتعاملون بها إضافة إلى الذهب والفضة .

#### الخاتمة : -

هذه بعض الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الإسلام وبرز فيها في خلال الصراعات والتناقضات التي كانت تعيشها المجتمعات البشرية ، فوضع لها الأحكام والقواعد أساسها الفضيلة والعدل والحرية والحق والمساوة والتعاون والتكافل وغايتها إسعاد البشرية حتى يستمر للأنسانية سيرها الطبيعي ولستقر وضعها واتجاهها فاستكملا بذلك هداية الإنسانية ، فوضع الأصول التي يجب على كل مجتمع إنساني أن يسير في نطاقها ، ثم أعطى لكل مجتمع حرية البناء على هذه الأصول والتفرع . وهذا جاء الإسلام منهجاً واضح وشامل للحياة ومرشداً للسلوك الانساني في جوانبه الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية . يحمل العوامل الأصلية بساطة عقيدته وخلوها من الغموض والتعقيد .

(١) د. ناجي معروف « المدخل في تاريخ الحضارة العربية » ص ٦٧ .

(٢) د. ناجي معروف / مصدر سابق ص ٧٢ .

## المراجع : -

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - الأحاديث النبوة الشريفة .
- ٣ - مقدمة ابن خلدون .
- ٤ - محمد المبارك « نظام الاسلام : الاقتصاد ومبادئه » وقواعد عامة ، دار الفكر / بيروت / ١٩٧٢ .
- ٥ - الدكتور إبراهيم الطحاوي « الاقتصاد الإسلامي » الجزء الأول لـ مجمع البحوث الإسلامية / القاهرة / ١٩٧٤ .
- ٦ - رضا كحالة « أعلام النساء » الجزء الثالث .
- ٧ - عبد الحفيظ الكتاني « التراث الأداري » نقلاب عن جامع الترمذى وسن الثاني .
- ٨ - د. محمد فاروق التبهان « الأتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي » دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٩٧٠ .
- ٩ - علي الحفيف « الملكية الفردية وحدودها في الاسلام » مجمع البحوث الازهر / القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٠ - الغزالى « احياء العلوم » القاهرة ١٣٥٦ هجرية .
- ١١ - د. محمد عبدالله العريبي « الملكية الخاصة وحدودها في الاسلام » مجمع البحوث الإسلامية / الأزهر / القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٢ - د. ناجي معروف « المدخل في تاريخ الحضارة العربية » .
- ١٣ - محمد أبو زهرة « العلاقات الدولية في الاسلام » الدار القومية للطباعة والنشر / القاهرة / ١٩٦٤ .
- ١٤ - نديم الجسر « فلسفة الحرية في الاسلام » مجمع البحوث الإسلامية / القاهرة / الأزهر / ١٩٦٤ .